

شهر من المثل لدا ولها لاد المراد تسمى الزيادة فإزاقا سبب قبل وإزاقها الوجود
قبل أيضا لاد البنية تقبل مرة اليهين كما إذا قام الموع بنية على زواله يستألك
تقبل زان برهنا أفبته من لا يتعد له أي تقبل بيشها أن شهده من المثل لاد بيشته
ان شهده من المثل لها لان البنية شرحت لانبات خلاف الظاهر واليهين
لا يقا الأصل والأصل في النكاح كنه من المثل فزاد في خلافه فبنته أو في
فأزاقان من المثل بينهما الحلقا وان حلقا ورهنا فبنته أي من المثل وأرسل
أدها قبل جهانه وأطلق قبل الحوطي يعطف على قوله ان قام النكاح حاكم
مقتة المثل ان كان مقتة المثل متساوية لنصف ما يرى الرجل أو أقل منه فالقول
له وإزاقا متساوية لنصف ما ترى المرأة أو أكثر منه فالقول لها وإن أقام بينة
قبله فاهة أقام بينتها ان شهدها وبينته ان شهدها وأزاقا أي مقتة للمثل
بينتها حلقا ويعده أي هذا الحلقا فيجب أو مقتة المثل وموت أدها حينها
حكما أي الحجاب فيه الحجاب وفصل صبره حال قيام النكاح في الأصل والقدر
لان من المثل لا يقصد اقتداه بموت أدها إلا بان ان لفرضه من المثل إذا
مات أدها ويعد موتها حتى الاختلاف في القدر القبول لغير مقتة عندا ومعه
ولا يحكم من المثل لان اعتباره يسقط عنه بعد موتها وفي الاختلاف في أصله
القول لتكرار البنية عنده ولا يقصد بنية إلا ان يقدم بينة على مهر حتى إذا لا
حكم من المثل عنده بنية ما كان مقتة حلقا من المثل كما في حال الخيوع وبه
يقفه قال سائفا هنا جلد الم سلم نفقها فانسب ثم وقع الاختلاف في المهر
ويهدر فانه لا يحكم من المثل ويقال لها اما ان نفقت بالاختيار والاحتكام
بالتحرف في معنى نفقها في قصة كما ذكرنا لانها لا تفسرها إلا بعد تبصير المهر
عادة كذا ذكره الزيلعي بوجوه البهائية ثم استدلها فقالت هدية وقاله
لمع بينة ان لم يكن لها بينة لانه الملك وكانه عرف لجهة التملك كما لو انكر التملك
أصلا وكما إذا قال أو دعنت هذا الشيء فقال تل وهبته لي ولله الظاهر أنه
له لاد آراء المهورج والأهله تبرع والظاهر ان يبيع في إسقاط المهر عن
نفسه إلا انها هي للزواج الطعام المهر، لابل كالخبر والظن الشرعي لا يكون
مهر حال لاد الظاهر كونه فالقول فيه قولها فإزاقا لاد المهر فقد يكون مهر
وقد يكون هدية فالإبنا حطب بنت وصل وموت البهائية ولم يزوجها

ابوها فأبعت المهر بترد أو عنه فإزاقا في غير الاستعمال لانه مستطاع قبل
الملك فلا يلزم في عدلته ان ينقض باستعماله أو قيمته هالكا لانه معاوضة ولم
يتم فإزاقا الاسترداد كذا يفتى هدية وهو قائم دونها كالمستعمل لانه
حتى القيمة من زوج أمته وحضرها فأبعت فزوج ابوها أتادع ابوها المهر
ماتة وان يرضيه لها وإنما اعادها من قبل قول الزوج وعلى الاب بنية الظاهر
منهوه للزوج لان في الظاهر الألاب إذا زوج ابنته يدع المهر بنية الملك
والبنية الصحيحة وذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت اني انا أعطيت هدية لابنتي
لا يزوجها بنية أو بنية نسمة معلومة وقصده الإئتمار على أفرادها أجمع ما في هذه
النسمة ملك والذي علم بنية في زوجي كني هذا يصح القضاء للأب لا لغيره
انه استفتى عن الاشياء فقال في الصفر فهذا القول لا يصح للأب فيما بينه وبين
أخته معاً والأصح ان يشهد ما في هذه النسمة بغير معلوم حتى لا يفتى بغير
الخبير كذا في العادة بنية كني ذمية أو غير ذمية تدرى في دار الحرب بينة أو
دم أو غيرها أو لا يضمن عند نفق المهر ويحمل المكرب عنه وفي كل منهما يرضى
الى اعتقادهم وهو أو حال النكاح في هذه الصورة جائز عندهم حتى
وأطلق قبله أي قبل المهر أو ما من الزوج عندنا فلا مهر لها أي النكاح صحيح
ولا يجب المهر بعد عقد الوصية وهو قولها في الحربين وإيا في الدنيا يبيع
فلها مهر مثلها ان دخل أو مات عنها والمقتة ان طلقها قبل الدخول جازيها
قول الشافعي أيضا وقال في مهر المثل في الربيعي أيضا لا لا يخطأ ثم
والنكاح في يرضع فيقول ولها ان أهل الحرب غير ملتزمين أحكام الإسلام
وولاية الألام منقطعة لتسبب الدارين بخلاف أهل الزمة في أحكام الألام
جارية عليهم ولا يضمن المهر حرة بقا والسماض غير مخاطب بخلاف سائر
الأصنام فصح النكاح لانا امرنا ان نقر لهم وأبو يزوج ولم يجم المهر لاد كذا
نكحها بغير اختيار يرضى فاسلموا أرسل أدها فلها مهر أو ما يرضى
المهر قيمة المهر فيها أي في الخبر يعني إذا مات المهر وهو المثل فيه أي في الخبر
لان الخبر عندهم مثل ما لا يرضى فلا يرضى لادها فالحجاب القيمة بغير مهر أيضا
عن الخبر وإنما الخبر قول قولهم عندهم بالشفعة عندنا فالحجاب القيمة لا
يكون مهر أيضا الخبر قولهم قولهم عندهم بالشفعة عندنا فالحجاب القيمة لا
يكون مهر أيضا الخبر قولهم قولهم عندهم بالشفعة عندنا فالحجاب القيمة لا

فيجمع للمثل أمارة الخبرين